



4

وجهة نظر

أغسطس/آب 2013

العودة إلى الأرض:
التحول الريفي المستدام



تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر

العودة إلى الأرض: التحول الريفي المستدام

عندما ارتفعت أسعار الأغذية ارتفاعا حادا في الفترة 2007-2008، اهتزت عشرات البلدان بسبب الاضطرابات المدنية وأعمال الشغب والعنف. وتبين مثل هذه الأحداث بشكل حي أن الأغذية يمكن أن تكون مشكلة تؤدي إلى الانفجار، أو بتعبير أدق، يمكن أن يؤدي عدم توافر الأغذية بأسعار معقولة إلى زعزعة استقرار المجتمعات والحكومات وحتى البلدان. وقد ساعدت الآثار الأمنية على أن يكون الأمن الغذائي والزراعة من بين أولويات جدول أعمال التنمية الدولية.

غير أنه من الهام فهم أن المسألة لا تتعلق فقط بزيادة إنتاج الأغذية لسكان العالم الذين سيتجاوزون 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050. ذلك أن مشكلة انعدام الأمن الغذائي اليوم تتعلق أساسا بإمكانية الحصول على الأغذية. وينتج العالم كمية من الأغذية أكثر مما يكفي لإطعام سكانه. غير أن النظم الغذائية الحالية غير مستدامة، وفشلت مسارات التنمية التقليدية في الوصول إلى أكثر من مليار شخص، ما زالوا يعيشون في فقر مدقع.

وعالم اليوم ممتلئ بالمفارقات، بعضها بشع - ومن أكثرها بشاعة أنه في حين يعاني 870 مليون شخص من الجوع كل يوم، فإن ثلث جميع الأغذية يفقد أو يضيع. ونحن ننبهر بمعدلات النمو في البلدان المتوسطة الدخل، ومع ذلك فإن بعض هذه البلدان موطن لعشرات الملايين من الفقراء جدا. ويعيش نحو 75 في المائة من أفقر سكان العالم في مناطق ريفية ويكسبون أساسا سبل عيشهم من الزراعة، في حين تنتج أكثر من 80 في المائة من الأغذية المستهلكة في أفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا. ومع ذلك، فإن العديد من هذه البلدان من صافي مشتري الأغذية.

وفي عالم مثالي، فإن ارتفاع الطلب على الأغذية وارتفاع أسعارها يترجم إلى دخل أكبر والمزيد من الازدهار للأشخاص الذين يعملون في 500 مليون مزرعة صغيرة في العالم. وبدلا من ذلك، لا يستطيع المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في كثير من الأحيان الاستفادة من ارتفاع الأسعار بسبب عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق وضعف البنية التحتية وغيرها من الأسباب. وبدلا من ذلك، فإنهم يعانون منها. وخلص إصدار عام 2012 من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم إلى أن الفقراء في العديد من البلدان اضطروا بسبب الحسائر في الدخل

وارتفاع أسعار الأغذية "إلى خفض نوعية الأغذية التي يستهلكونها وتنوعها عن طريق اللجوء إلى أغذية أرخص وأقل قيمة من الناحية التغذوية" أو إلى خفض استهلاكهم من الاحتياجات الأساسية الأخرى مثل الصحة والتعليم. ويتجه العالم الآن على نحو متزايد نحو التحضر، غير أن المدن لا تزال تشهد تدفقا من أشخاص يعملون في الأراضي في المناطق الريفية. ومع ذلك، اتسعت الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، مما أدى إلى مزيد من التهديد للاستقرار. ونظرا لمشاكل نقص الموارد وإمكانية الوصول إلى الأسواق التي تواجه العديد من الأشخاص في المناطق الريفية - وخاصة النساء، اللواتي يشكلن ما يقرب من نصف المزارعين في العالم النامي - فلا يوجد لدى هؤلاء الأشخاص حافز كبير لزيادة الغلة والإنتاجية. وإذا كان يُنظر إلى الزراعة كنشاط يقصم الظهر وغير مجز، فليس من المستغرب أن يترك الشباب المناطق الريفية بحثا عن فرص، مما يؤدي إلى تضخم المدن المكتظة أصلا.

ولكن المناطق الريفية آخذة في التغير هي الأخرى. نظرا لأن ارتفاع العائدات من الزراعة تجذب المزيد من الاستثمارات وتستحدث فرصا جديدة، ونحن بحاجة إلى أن نضمن ألا تشهد المناطق الريفية تغيرا فحسب، ولكن أيضا تنمية، وأن يكون السكان الريفيون محور هذه التنمية ويستفيدون منها. ويجب أن يحترم الاستثمار حقوق الشعوب المحلية ويضمن إمكانية وصولها إلى الأراضي والموارد الأخرى. ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي العالمي ولا القضاء على الفقر بدون التنمية الريفية. ويدرك المجتمع الإنمائي أكثر فأكثر أننا لا يمكن أن نتحرك إلى الأمام إذا واصلنا النظر إلى الزراعة والمناطق الريفية بشكل رجعي أو هامشي. ويجب أن يتبنى القادة وصناع القرار في البلدان النامية هذا التحول والتغيير في تفكيرنا.

الشمول والتحول والاستدامة

مع تضاعف عدد الأيام التي تفصلنا عن عام 2015 وتكثيف المناقشات عن جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، فإن الكثير من الكلام لا يتعلق بمجرد مجموعة جديدة من الأهداف، ولكن بطريقة جديدة تحويلية للوصول إليها.

وفكرة التحول ليست جديدة. ومنذ ما يقرب من 40 سنة، أشار الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية إلى أن "إزالة العقبات التي تعترض سبيل إنتاج الأغذية وتوفير حوافز مناسبة للمنتجين الزراعيين" تتطلب "تدابير فعالة للتحول الاجتماعي والاقتصادي" تتناول إصلاح السياسات، و"إعادة تنظيم الهياكل الريفية"، و"تشجيع التعاونيات الإنتاجية والاستهلاكية"، و"حشد كامل طاقات الموارد البشرية لدى الذكور والإناث"، في سبيل تحقيق "إنماء ريفي متكامل وإشراك المزارعين الصغار وصيادي السمك والعمال الذين لا أرض لهم". واعتمد مؤتمر الأغذية العالمي هذا الإعلان في عام 1974 - وهو نفس المؤتمر الذي أعطى الزخم الأولي لإنشاء الصندوق. وتلك الأنواع من التحولات والإجراءات المتكاملة لرفع مستوى المجتمعات وليس الأفراد فحسب هي ما يمثله الصندوق بالضبط. وقد كان الصندوق رائداً ومبدعاً، لا سيما من خلال عمله مع السكان الريفيين ومنظماتهم. والتمكين بالنسبة للصندوق ليس مجرد كلمة، وهناك فعلاً قوة في الأعداد، وعندما يكون الأشخاص منظمين ويدافعون عن مصالحهم بأنفسهم، فإنهم يغيرون سياق حياتهم كما رأينا.

ومن كلبشيات خطاب التنمية أنه من الأفضل تعليم الناس الصيد عن منحهم الأسماك لتناول الطعام. ولكن جدول أعمال التنمية التحويلية والمستدامة يحدد السقف عند مستوى أعلى من هذا، حيث يتناول كامل السياق الذي يصطاد فيه الناس وكيف يصطادون وما الذي يصطادونه. وهو يساعدهم على الصيد الآن بطريقة من شأنها أن تضمن أيضاً وجود أسماك للصيد في المستقبل، ولآلاف الأيام في المستقبل.

ولإعطاء مثال ملموس جداً، فقد كان الصيادون في موزامبيق يستخدمون في إطار مشروع مصائد الأسماك الحرفية في ضفة سوافالا الناموسيات لصيد الأسماك، لأن الحد الأدنى القانوني لحجم فتحات شبك الصيد كان كبيراً جداً لصيد الأنواع المحلية، وكان استخدام الناموسيات يعني أن الصيد العرضي يشمل العديد من الأسماك الصغيرة الحجم أو العمر، مما يشكل تهديداً لقدرتها على النضوج والتكاثر. وبالتالي يعرض النظام الإيكولوجي واستدامة الموارد للخطر. وقد بدأ المشروع حواراً مع الحكومة أدى إلى تعديل التشريعات الناظمة لحجم فتحة شبك الصيد - وفي نهاية المطاف إلى تخلي الصيادين عن استخدام الناموسيات.

ويبين هذا المثال البسيط لماذا يركز الصندوق بشكل متزايد على حوار السياسات، وكيف يتعلق بتوسيع النطاق والاستدامة. وقد يبدو أن فهم احتياجات الناس والقيود التي تحرك سلوكهم وتغيير قاعدة كانت تجبر الفقراء

على تقويض قاعدة مواردهم الذاتية مسألة بسيطة، ولكنها لم تصبح بعد ممارسة معتادة، وقد فشلت العديد من نُهج التنمية التي تعمل من أعلى إلى أسفل. وبالنسبة للصندوق، فإن هذه المسائل جزء كبير من اهتمامه ببيئة السياسات؛ ضمان وجود الشروط المسبقة والحوافز على المستوى الوطني التي تحرك السكان الريفيين للاستثمار بشكل أكبر، وعلى نحو أكثر فعالية، في الإنتاج الزراعي ومشروعاتهم الصغرى.

والتحول لا يعني مجرد تغيير النتيجة، ولكن تغيير السياق. والاستدامة تعني ضمنا التحول لأنها يجب أن تكون تحسينية ووقائية في نفس الوقت - وتغيير الحاضر وفتح الباب أمام مستقبل أفضل وأكثر أمنا.

ولتوضيح الأمر بطريقة أخرى، فإننا نعرف أن التغيير يشكل تحولا عندما يكون مستمرا، وكانت الحقول حول قرية باتودي بالنيجر جرداء تقريبا منذ عشرين سنة. واستنادا إلى مبادرات محلية، عمل مشروع يسانده الصندوق مع المزارعين لإحياء وتحسين الاستخدام التقليدي لحُفر الزراعة والسدود الترابية المقوسة لجمع وتخزين مياه الأمطار وجريان المياه السطحية في الأراضي المتدهورة، ما يؤدي إلى "إعادة تخضير" المنطقة. وأصبحت الآن الحقول المحيطة بقرية باتودي أكثر كثافة بأشجار المزرعة ما كانت عليه منذ 20 سنة. وأصبحت التربة أكثر خصوبة وتوفر الأشجار العلف للماشية، وهناك أدلة تفيد بأن تقنيات حصاد المياه أعادت شحن المياه الجوفية وأدت إلى زيادات في مستويات مياه الآبار. ونتيجة لذلك، استطاع القرويون تنويع الإنتاج الغذائي الأسري من خلال زراعة حدائق نباتية حول الآبار وأصبحوا أكثر قدرة على التأقلم مع سنوات الجفاف، وتحسين تغذية الأسرة. ومع ذلك فقد انتهى هذا المشروع نفسه فعلا في عام 1996.

وسيتطلب تحويل المساحات الريفية والحياة الريفية مشروعات وشراكات وتكنولوجيات مبتكرة، وثمة مثال جيد على ذلك هو هاضم الغاز الحيوي، الذي يحقق فوائد كثيرة لدرجة أنها تحدث تغييرا عميقا في حياة الأسر والمجتمعات. ومنذ أكثر من عقد من الزمن، تعاون الصندوق وحكومة الصين لتجربة استخدام ميثان الغاز الحيوي الناتج عن المخلفات البشرية والحيوانية لإنتاج الطاقة. ويسمح توافر الغاز الحيوي بالحصول على الطاقة في المناطق التي لا تخدمها شبكات الكهرباء ويفتح العديد من الفرص، من توفير ضوء للأطفال للدراسة إلى إمكانية تنفيذ الأنشطة الاقتصادية الجديدة المحتملة. ومن شأن استخدام غاز نظيف للاحتراق بدلا من الخشب أن يقلل من الأضرار الصحية الناجمة عن استنشاق الدخان، وفي الوقت نفسه خفض الضغط الذي تتعرض له موارد الغابات. وبالنظر إلى أن النساء في المناطق الريفية يقضين في كثير من الأحيان

ساعات طويلة في جمع الحطب. فإنها توفر لهن أكثر الموارد قيمة على الإطلاق: الوقت، الذي يمكن تخصيصه للتعليم، وتطوير سبل العيش، أو العديد من الأنشطة الأخرى التي تعزز الحياة.

ونحن نعلم أن تحويل حياة النساء سيحول أيضا حياة الآخرين، لأنه عندما تتاح للنساء المزيد من السيطرة على الموارد فإنهن سيوجهن بطرائق تحسن تغذية وتعليم الأسرة. وأصبحت النساء بشكل متزايد هن المزارعات في العالم النامي، والعمود الفقري للمجتمعات الريفية. ومع ذلك فإن النساء هن أيضا أكثر أعضاء المجتمعات الريفية حرمانا. وتشير التقديرات إلى أن منح النساء نفس الفرص والمساواة في حصولهن على الموارد سيؤدي إلى خفض عدد الجياع في العالم بما بين 100 و150 مليون شخص. ويجب أن تكون هذه المساواة جزءا من أي جدول أعمال تحويلي.

الحفاظ على المستقبل

الفقر ليس مجرد مشكلة بالنسبة للأفراد، بل هو مشكلة للمجتمعات. وبالنظر إلى أنه نظامي، فإنه يتطلب حولا منهجية. ومن الهام التشديد مرة أخرى على أن انعدام الأمن الغذائي يتعلق أساسا بعدم إمكانية الوصول، والجوع والفقر لا يحدثان فجأة، وإنما ينشآن بسبب عدم المساواة وانعدام الفرص والإهمال والتمييز. ولهذا السبب، من الرسائل الرئيسية الناشئة عن العديد من المشاورات والتقارير بشأن جدول أعمال ما بعد عام 2015 هي الدعوة إلى اتباع نهج متكامل للفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي، يعالج قضايا الحقوق والمساواة والإدماج والتسيير الجيد جنبا إلى جنب مع جدول أعمال اقتصادي وبيئي.

وعدم المساواة غير قابل للاستمرار للجنس البشري، وينتج عنه الجوع والفقر والصراع. كما أنه يعيق التنمية، وبقدر ما يسهم في استمرار أساليب العيش غير القابلة للاستدامة، فإنه يؤدي في نهاية المطاف إلى استنفاد الموارد الإنتاجية التي تعتمد عليها الحياة البشرية. والمستقبل الذي نريده ليس عالما به أكثر من 9 مليارات شخص ترك فيه أساليب إنتاج واستهلاك الأغذية مئات الملايين من الأشخاص يعانون من سوء التغذية والفقر ولا يقدم شيئا للتخفيف من المخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

ومع ذلك يجب أن نكون واقعيين. ذلك أن المستقبل الذي نريده لن يتحقق بدون ثمن، ولا يكفي أن نرغب فيه فقط. ولا بد من دفع الثمن - ليس فقط بالمزيد من الاستثمار في الزراعة المستدامة والتنمية الريفية لضمان أغذية سليمة ومغذية كافية للجميع، وليس فقط عن طريق تمزيق الحواجز التي تعترض الحصول

على الأغذية والحصول على المدخلات والحصول على التمويل وعقبات أخرى لا تعد ولا تحصى. ولن يكلفنا ذلك المستقبل أموالا فحسب. بل أيضا وقتا ومستوى أعلى من الرعاية والاهتمام. وما هي فائدة المبادئ التوجيهية الطوعية إلا إذا أولينا الاهتمام بما إذا كانت تتبع. ونضم أصواتنا إلى دعوات المساءلة؟ وكيف سيتحقق الاستهلاك المسؤول إلا عن طريق ممارستنا له أولا وقبل كل شيء؟
والمفارقة النهائية هي أنه إذا جُحنا في جهودنا، فإننا سنترك خلفنا جدول أعمال لم يكتمل - وهو الحفاظ على النظم الغذائية الأكثر إنصافا وقابلية للاستمرار بيئيا التي نسعى إلى وضعها واستدامة هذه النظم.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

أغسطس / آب 2013

ISBN 978-92-9072-426-1



9 789290 724261

للاتصال

Sabel NDure-Barry

المساعدة التنفيذية لرئيس الصندوق

رقم الهاتف: +39 06 54592200

s.ndure-barry@ifad.org



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy

رقم الهاتف: +39 06 54591 - رقم الفاكس: +39 06 5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org

ifad-un.blogspot.com

www.facebook.com/ifad

www.twitter.com/ifadnews

www.youtube.com/user/ifadTV